

المستشرق ميكلوش مورالي وتحقيقاته لكتب المسادة المالكية

جزء: تفسير القرآت وكتاب "المخارية" لابن وهب المالكي بولجا

دراسة نقدية لنقل الأستاذ تامر الجبالي عليه .

الأستاذ: عبد الغاني عيساوي

معد رسالة دكتوراه وباحث في التراث التفسيري لعلماء الجزائر

كلية العلوم الاسلامية جامعة الحاج لخضر بباتنة

حينما أتم المستشرق الروسي "كراتشكو فسكي" كتابه الموسوعي: "تاريخ الأدب الجغرافي العربي" ¹ علقته
الدكتورة عائشة بنت الشاطي عليه بالقول: "إننا مدينون للمستشرقين بجمع ذلك التراث وصونه من الضياع،
وتسألون: وماذا لو تركوا تراثنا لنا، أما كنا أهلاً لجمعه وصونه؟ فأجيبكم على يقيني: كلا... لقد كنا في غفلة عنه،
لا نكاد نحس وجوده أو نعرف قيمته، أو نقدر حاجتنا إليه. إن خُدام دور العبادة عندنا يبيعون أوراق نفائسه بالكوم
(بالحملة) لتجار الحلوى والبقول!"

و تضيف قائلة: "... إن جهود هؤلاء لم تقف في جمعهم لكتب تراث الشرق على مجرد اقتنائها، بل فهِرسوا ما جمعه
فهرسة علمية دقيقة، ومن ثم انتقلوا إلى نشره نشرًا يعتمد على أدق منهج للتوثيق والتحقيق... وصحونا من نومنا،
فإذا ألوف الدخائر العربية بين أيدينا، محررة، مؤثقة، نلوذ بها في دراساتنا العالية، و نعد الرجوع إليها فيأبحاثنا
مدعاة للفخر والمباهاة، وبلغوا في دراساتهم للشرق وللعربية وللإسلام حدًا مذهلاً من العمق والتخصص" ². وعن
شخص المستشرق "كراتشكو فسكي" قالت: "... من الإنصاف أن أقرر - بتقدير صادق - أن هذا الكتاب يحمل
أثر جهد شاق صابر، وثمره عمل مخلص دائب، استغرق نحو ثلث قرن من الزمن، أمضاه الأستاذ «كراتشكو فسكي»
في جمع مادته الخصبه عن تاريخ الأدب الجغرافي للعرب" ³.

وحينما أراد تذبذب ملاحظات هامة على هذا العمل الموسوعي قالت: "... وفي كتاب «كرانشكوفسكي» أقوال خاطئة عن الإسلام والقرآن الكريم، تخالفه فيها ونواخده عليها بمنطق العلم، وأعترف مع ذلك بأنه من أحرص المستشرقين على ضبط قلمه من جماع الهوى وضحل التعصب، ولعل الذي في كتابه من ما أخذ لا يخرج عن كونه أخطاء لا ينجو من مثلها دارس بتخصص في غير لغته، وينظر في نصوص دينية متأثراً بموقفه من الأديان ورأيه في الهبة كتابها»¹.

بهذا الوجازة والرجاحة في العقل والإنصاف يمكننا القول بأن الدكتورة عائشة قد رسمت منهاجاً خاصاً وفريداً في التعامل مع المستشرقين وإسهاماتهم في التراث العربي الإسلامي الشرقي.

وإن المرء ليقف وقفة احترام لها لعظيم إنصافها وجميل أخلاقها مع المخالفين من المستشرقين المشتغلين بالتراث العربي الإسلامي، وأقول "المخالفين" أريد بهم شقيّ الخلاف العقائدي، والمنهجي المدرسي في تحقيق التراث، على اعتبار أنهم مدرسة استشرافية في صنعة التحقيق، والعرب مدرسة مخالفة وممايزة لها.

ولا أبعد النجعة إن أسقطت كلام الدكتورة عائشة على المستشرق الدكتور ميكلوش موراي، ولبسناها أقول: أعجب من رجل ألماني الجنسية مجري الأصول، يأتي لتراثنا وأمهات كتبنا، فيعدلها ويخرجها لنا من حاضنات الروايا والمكتبات القديمة العامة والخاصة، إلى رفوف مكتباتنا الحديثة، فنتنعم بها، وتلذذ بقراءتها والنهل منها، ثم هو بعد ذلك كله يُقرب لنا بعيدَ زمانِ السلف ومكانهم وأسلوب كتابتهم وتآليفهم، بل وحتى حياتهم.

وعلى الرغم من بعض النقائص التي تعترى صنعة وعمل الإنسان، مهما كان جنسه أو دينه أو منهجه التعلّمي ومدرسته الفكرية، أقول للدكتور موراي: شكراً... فقد أخذت بأيدينا إلى تراث أجدادنا.

ولن أتطرق لموضوع الاستشراق والمستشرقين والحكم عليهم إيجاباً أو سلباً، فقد خاض فيه من خاض وألف فيه ما أُلّف، وهو موضوع يتجدد بين الفينة والفينة، وحلبة الصراع فيه دوماً حاضرة.

ولكن فقط لنرد على الذين أصلوا لمقولة: "ألا من للأقزام - الاستشراق وأهله - بمن يقنعهم أنهم ليسوا بعد إلا الأقزام"، بأن نقول لهم: بل ليسوا سواء، وعندكم مات الإنصاف.

أولاً: ترجمة ميكلوش موراني، وبيان جهوده في خدمة التراث العربي الإسلامي، والفقه المالكي خصوصاً.

ميكلوش بالجرية: Miklos اسم مجري، وأصله يرجع إلى الاسم اليوناني "نيكولوس"، والمعروف في مسجده وترجمته، استطع الوقوف على سنة ميلاده، واليقين أنه الآن حاور السنون من العمر، وأصوله مجرية ثم مال الجنسية الألمانية، وهو الآن مقيم بألمانيا، ويُدرّس بجامعة "بون" الألمانية، فسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية.

يقول الدكتور موراني متحدثاً عن نفسه: ((قضيتُ ثلاثة وأربعين عاماً في هذه الدراسات، منها عشرة أعوام طالباً في الجامعات، ولم أنقطع عن الدراسة إلا عامين فقط، وقد كانت بداية الدراسة صعبة؛ إذ كانت هذه الحضارة غريبة عليّ، كما كانت المعايير الدينية غريبة أيضاً، إلى جانب صعوبة دراسة اللغة.

وقد تغيرت الأحوال عند لقائي الأول والمباشر بهذه الحضارة، وبهذا المجتمع الآخر أثناء إقامتي الأولى في مصر. لم أبحث عن العلم والدرس في كلية الآداب في جامعة القاهرة، بل أردت أن أقرب من هذا المجتمع اقتراباً مباشراً، لكي أفهم طريقة تفكير الناس ولكي أفكر كما يفكرون. لم أحضر المحاضرات في الكلية إلا من حين إلى آخر، وقضيتُ أغلب أوقاتي في جوار الأزهر مع تجار خان الخليلي، وقضيت معهم الأيام من الصباح حتى ما بعد العصر، وكانت هذه اللقاءات المتواصلة ثمراتها من ناحيتين:

أولاً: قيمتُ لجة الناس، وأصبحتُ ملازماً لهم في الحديث اليومي.

ثانياً: تعرفت على وفاء هؤلاء الذين صحبتهم في القاهرة، حيث جئت زائراً لهم بعد اثني عشر عاماً، وعندما دخلت السكة في الحارة التي كنت أتجول فيها يوماً قام التاجر الغلاني من كرسيه، وقام الآخر، والثالث ورحبوا بي، وسلّموا عليّ باسمي وهو بلا شك غريب عليهم لأنه اسم (خواجة)، وسلّموا عليّ كأنني فارقتهم بالأمس. فهنا أحاطبكم جميعاً: مَنْ يبحث عن هذا الكرم وهذا الوفاء في المجتمع الغربي فإنه يبحث عنه بلا جدوى! هكذا كان اللقاء الجديد، ليس مع التجار فحسب بل ببعض طلبة الأزهر أيضاً الذين التقيت بهم في مناسبات عديدة، حتى أصبحتُ ضيفاً دائماً أيام الجمعة لحضور الخطبة في رحاب الأزهر الشريف حيث سمح لي الخطيب حينذاك أن أستمع إلى الخطبة، وأنا أنتظره في مكتبه أثناء الصلاة.

وهناك تعرفتُ على فئاتٍ أخرى من الناس لم أستطع أن أعرفهم في كلية الآداب في الجامعة. وهنا لم يجر الحديث حول التاريخ كما جرى في الكلية، بل حول الحديث النبوي وفهمه أولاً، وبعد ذلك عن التفسير وعلومه. وأصبح من الضروري أن أدخل المكتبة الأزهرية لكي أطلب مخطوطاً في قاعة محمد عبده لقراءته أو للنظر فيه لأول

مرة في حياتي عام 1968م، كانت هذه الخطوات الأولى اقتراباً من هذه الحضارة، وهذا المجتمع المسلم، وهي تجارب لا تُدرّس في الكليات.

أمّا الشُّعْر فلم يكن لي اهتمام به، غير أن أستاذاً في جامعة بون كان متخصصاً في الشعر الأندلسي، وقد عذّبنا به، وبتراجم الشعراء، وقرأنا عليه الشعر بغير رغبة فيه. وهكذا الأمر في الشعر بصورة عامة لا أجد ميلاً وتسلية في قراءته حتى الشعر الكلاسيكي الأوروبي⁶.

ثم إن الرجل جعل جُلّ اهتماماته تصب في دراسة مصادر الفقه المالكي خصوصاً، ولازم المخطوطات القيروانية ملازمة شديدة بحثاً وتنقيحاً ودراسة، وأصدر كتابه "دراسات في مصادر الفقه المالكي"، يقول الدكتور نجم الدين الحنتلي المدرس بجامعة الزيتونة بتونس: "ويعتبر ميكلوش مورالي من الرواد في تناول "النوادر" بالدرس بصفة جدية، فقد خصّص جُلّ كتابه "دراسات في مصادر الفقه المالكي" للتعريف بالمصادر التي اعتمد عليها ابن أبي زيد في "نوادره"، وقد عرّف ابن أبي زيد بتلك المصادر في مقدمة كتابه، كما عرّف بطريقة عمله التي تتمثل في اختصار محتوى تلك المصادر"⁷.

وللصلة الوثيقة بينه وبين مخطوطات المذهب المالكي، التي تحسّسها وعن كتب في المكتبة الوطنية بالقيروان، والمعهد الوطني للتراث، مركز دراسة الحضارة والفنون الإسلامية بقرقانة، وعلاقته مع المسؤولين هناك، أمثال الدكتور: مصطفى مراح وغيرهم، نشر وحقق مجموعة من كتب المذهب المالكي.

وله تراث قيم وبصمة كبيرة في ذلك، حيث نشر: أجزاء من كتاب "الجامع" لابن وهب المصري/ وأجزاء من الواضحة لعبد الملك بن حبيب/ تحقيق كتاب: القضاء في البيوع من الموطأ برواية ابن القاسم العتقي/ كتاب: دراسات في مصادر الفقه المالكي... وغيرها من المقالات الموثقة في المجلات والدوريات العامة والخاصة على المستوى العالمي.

وأختم هذا المبحث برسالة من الدكتور أرسلها لي مشكوراً، جاء فيها ما نصه:

السيد عبد الغني عمر المحترم... أشكر لك على هذا الاهتمام، بدءاً أود أن أذكر أن النقد على كتاب المحاربة من جانب الجبالي لم يكن إلا هجوماً وبمفردات وأساليب خارج المتطلبات الأدبية، وذلك دفعني إلى عدم الرد عليه، والسبب الثاني لهذا، كان عدم علمه بالراوي عن ابن وهب وهو يونس بن عبد الأعلى وهو مشهور. أما ترتيب الكتاب الأصلي وهو أيضاً يتفق وأساليب المالكيين مثل ابن أبي زيد القيرواني فيالنوادر والزيادات وغير ذلك من الأمور البديهيّة لا ينبغي الإطالة فيها.

فيما يتعلق بالسيرة الذاتية فأرجو أن تكتفي بالأهم : حصول علي درجة الدكتوراه عام ١٩٧٤ ، بحث وتدريس في جامعة بون من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٦ في قسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية . مشاريع علمية حول تاريخ المذهب المالكي من ١٩٧٨ إلى ٢٠٠٢ . المنشورات الأخيرة : تحقيق كتاب البيوع من الموطأ برواية ابن القاسم العتقي (٢٠١٢) وأجزاء من الواضحة لعبد الملك بن حبيب (٢٠١١) ولك الخير والعافية | موراني .

ثانياً: تحقيق موراني لجزء "تفسير القرآن" من "الجامع" لابن وهب، بيان المنهج المتبع والجهود المبذولة.

كتاب "الجامع الكبير" للإمام ابن وهب المصري المالكي (197هـ)، من أبرز كنوز السنة الذي سجل عناية الأمة الإسلامية بحديث نبينا صلى الله عليه وسلم، جمعاً وترتيباً وشرحاً وتعليقاً، ويعد من أقدم المخطوطات الحديثية في جميع مكاتب و متاحف العالم، إن لم يكن أقدمها جميعاً، وقد جاء المخطوط مقسماً على مجموعة كبيرة من الأبواب، استفتحتها المؤلف بكتاب تفسير القرآن، وحوى كتاب الأنساب، وكتاب الصمت، وكتاب الخاتم، والطيرة والعدوى والهام والصفير والغول، وغيرها من الكتب التي لم يتسن لنا حصرها لفقد المخطوط كاملاً.⁸

وقد حُقت مجموعة كبيرة من تلك الأبواب في مذكرة للدكتوراه للطالب: مصطفى حسن حسين محمد، والتي جاءت بعنوان "الجامع في الحديث"، وقد طبعت الرسالة بدار ابن الجوزي سنة: 1996م.

ثم تلا هذا الجهد، جهد كبير للمستشرق ميكلوش موراني، بتحقيقه للجزء الأول من كتاب "الجامع" الذي هو جزء "تفسير القرآن"، وقد صدرت الطبعة الأولى منه بدار الغرب الاسلامي بيروت، سنة: 2003م.

اعتمد في تخريجه لهذه النشرة من الكتاب مخطوطاً فريداً ووحيداً، وجدته في المكتبة العتيقة بالقيروان، تحمل رقمي: 1781/1779. مكتوبة على رق، بخط قيرواني نسخي، مسطرهما: 28.

نسخها: عبد الله بن مسرور بن أبي هاشم التحيبي (ت346هـ) بالقيروان، غير مؤرخة بتاريخ نسخ محدد، غير أن الخقق رجح كونها كتبت في أواخر القرن الثالث الهجري، معتمداً في ذلك على تدوين سماع الناسخ عبد الله بن مسرور من شيخه عيسى بن مسكين تلميذ سحنون بن سعيد قاضي القيروان في إمارة إبراهيم بن أحمد الأغلبي، سنة: 290هـ.

ولنا وقفة في هذا الاستنباط، حيث أن تصريح الناسخ بالسماع سنة: 290هـ، لا يعني كونه كتب النسخة في هذه السنة، أو في هذه الفترة، خاصة أن تاريخ وفاته كان سنة: 346هـ، ويبقى الرأي الصواب لتحديد زمانية الكتابة بالقول: من أواخر القرن الثالث حتى منتصف القرن الرابع الهجري، والله أعلم.

قدم الدكتور مورالي لكتابه هذا بدراسة وافت الثلاثين صفحة، استفتحتها بجهد المستشرق الفرنسي دافيد رويل في نشره لنسخة نادرة من كتاب الجامع لابن وهب، ضمن سلسلة منشورات المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، وهي نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية على ميكروفلم برقم: 36818/49325.

كما أشار إلى رسالة الدكتوراه للطالب: مصطفى حسن حسين، والتي كانت تحقيقاً لجزء الحديث ولبعص أبوابه، وقد نشرت سنة: 1996م، كما أشار بوجه النقد لعمل الدكتور هشام اسماعيل الصيني، في تخريجه لكتاب "الموطأ للإمام عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي" والذي نشر سنة 1999م، عن دار ابن الجوزي أيضاً.

وأشار الدكتور إلى وجود أجزاء أخرى غير التي حققها بالمكتبة العتيقة بالقيروان، كجزء علوم القرآن، وجزء كتاب العلم، وجزء كتاب الشعر والغناء، وأشار إلى أنه سيقوم بإخراجها أيضاً، وعقب بالقول: بإذن الله⁹.

وتحت عنوان: مؤلف الكتاب، قام بالترجمة لابن وهب صاحب "الجامع"، غير أنها ترجمة مقتضبة، اقتصر فيها على أصول فقط.

ثم وصف المخطوطة المعتمدة، وأظهر مادتها، وخطها ومسطرقتها وناسخها وتاريخ نسخها، ثم رواية الكتاب التي جاءت عن طريق: عيسى بن مسكين عن سحنون بن سعيد عن ابن وهب المصري. وقام بالترجمة لهم.

ويبين اعتماد الناسخ في مقابلة النسخة على كتاب سحنون بن سعيد كأصل له، ثم على نسخة شيخه عيسى بن مسكين برواية سحنون، واستدرك بالقول أنه لم يعتمد على كتاب سحنون كله بل قابله بنصفها فقط، وبين موضع ذلك.

وختم دراسته هذه بالتقرير أن "هذا الجزء من تفسير القرآن من الجامع لابن وهب يعتبر اليوم - على حد علمي - من أقدم المخطوطات في علم تفسير القرآن بالمأثور، إن لم يكن أقدمها على الإطلاق"¹⁰.

وقد أشار الدكتور إلى أنه بجانب التحقيق للنص "أشرت إلى بعض المواضع الأخرى في كتب التفسير وغيرها من كتب التراث، خاصة إذا وقعت فيها روايات لابن وهب عن شيوخه"¹¹. وهذا ليس بقصد اعتمادها في تخريج النص، كما طالبه به الأستاذ تامر الجبالي في نقده على عمل الدكتور في كتاب "المحاربة" الذي سيأتي، إنما هو لبيان التوثيق والثبوت

وزيادة الاطمئنان في ذلك، لا لتخريج النصوص وإثبات فروق النسخ.

ثم أبان عن منهج ابن وهب في تفسيره هذا، وأنه لم يعتد بترتيب السور والآيات بل كان ترتيبه وفق شيوخه ومناهجهم، فكان بذلك متنقلا بين الأسانيد وروايات شيوخه، وهذا ما ألجأ المحقق إلى وضع فهرس خاص بالآيات المفسرة مرتبة بحسب الترتيب القرآني المصحفي، وهذا صنيع إجادة ووفاية يُشكر عليه.

وعرض الدكتور مجموعة من اللوحات للمخطوطة المراد تحقيقها، أتت في ستة لوحات، ختم بها دراسته للكتاب.

وخالف الدكتور موراني المنهج الاستشراقي في أسلوب التهميش وذكر تراجم الأعلام، بين مطالب بالإسهاب فيها، وبين مقتصر على الاسم واللقب وسنة الوفاة وبعض المؤلفات فقط، فجعل في نشرته هاته الترجمة للأعلام عبارة عن ذكر للاسم فقط، ثم مصادر ترجمته، مركزا على الذهبي في "سير أعلام النبلاء"، و"تهذيب الكمال" للمزي، فقد كان مكثرا من الإحالة عليهما.

وقام المحقق بترقيم الآثار والأحاديث الواردة في الكتاب، مبتدئا من أول السطر، وهذا ما ساعده في وضع فهرس خاص بالأحاديث النبوية، والآثار السلفية.

كما خالف بعض رواد المدرسة الاستشراقية حينما جنح برأيه إلى عدم وضع اسم السور وأرقام الآيات داخل النص المحقق، وجعل لها رقما في المتن كإحالة، وبيانا في الهامش، خلافا لمنهج برجستراسر مثلا الذي يقول: "ويصح أن نضع عدد السورة والآية في النص نفسه بين قوسين إما قبل الآيات أو بعدها، وذلك أبسط على المطالع من إلزامه بالتفتيش على العدد تحت المتن"¹².

ووضع المحقق في نهاية عمله هذا، فهرس ثلاث، الأول منها للآيات القرآنية، أقامه مرتبا بحسب الترتيب المصحفي، ويذكر رقم الآية ثم رقم الفقرة (الحديث أو الأثر)، ثم فهرس خاص بالأحاديث النبوية، مرتبا إياه هجائيا بحسب طرف الحديث، ثم تلت بفهرس الأعلام، وجاء بها مرتبة هجائيا مبتدئا بالأبناء ثم الآباء، "ابن"، "أبو"، وجعله على شكل كشاف مساعد على الوصول إلى مواضعها في النص.

ويعتبر هذا العمل من الدكتور موراني إسهاما جديدا لعلم التفسير عامة، ومنهج التفسير لدى السادة المالكية خصوصا، بل يمكن اعتباره أول تفاسير السادة المالكية على الإطلاق.

ثالثاً: نقد الأستاذ تامر الجبالي¹³ لعمل الدكتور موراني في كتاب "المحاربة" وقفات وتصحيحات:

في رسالته المعنونة بـ "كتاب المحاربة من موطأ ابن وهب" بتحقيق ميكلوش موراني، قام الأستاذ تامر الجبالي - وهو زميل الدراسة بمعهد المخطوطات بالقاهرة - بإصدارها وإخراجها لمنتديات عدة، ثم صدرت في مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة، ونشرت في المجلد 52، الجزآن 1، 2 / بتاريخ: ربيع الآخر - شوال 1429هـ / مايو - نوفمبر 2008م، وقام الأستاذ عصام الشنطي - رحمه الله تعالى - بتزكيته - بحسب كلام الأستاذ تامر الجبالي في أحد المنتديات العنكبوتية -.

وإنصافاً للدكتور موراني وللعلم من قبله، رأيت أن الأستاذ قد تحامل على الدكتور تحاملاً شديداً، وصل به الأمر إلى الاستهزاء بالدكتور، ومنه غمط حقه ودوره في إحياء تراثنا العربي الإسلامي، وإن اختلفنا معه في بعض المسائل التي لا يردُّ فيها إلا بمنطق العلم والأخلاق لا غير.

ثم إنني عجبت من الأستاذ حينما عدَّ من أخطاء الدكتور وقام بتضخيمها، إبدال حرف العين في لفظة "عبد الله" بالهاء فوردت "هبذ الله"، وغيرها من الأخطاء التي تُـسبِّرُ ساحة الدكتور موراني منها، للغة العربية المتقنة التي يكتب بها في كتاباته أو مشاركاته في المنتديات العلمية، والتي لا يسقط فيها صغار المستشرقين المبتدئين فضلاً عن كبارهم، والناظر يلحظ ذلك.

وقد قسم الأستاذ تامر رده على الدكتور موراني وفق محاور خمس، لنا معه فيها وقفات وتصحيحات تأتي وفق المحاور التالية:

المحور الأول: عنوان الكتاب:

قال الأستاذ تامر: كما مرَّ جاء عنوان الكتاب: «كتاب المحاربة من الموطأ»، وقد تابع المحقق غلاف النسخة في هذه التسمية. ومعلوم أن المسلمين لم يعرفوا صفحة العنوان في أول عهدهم بصناعة الكتاب، ومع هذا فقد كانوا يتركون الصفحة الأولى بيضاء، «وكان الناسخون الذين يقومون بنسخ الكتب عن أصولها يضيفون عنوان الكتاب واسم مؤلفه على الصفحة الأولى في بعض الأحيان، وكان بعضهم ينسخ الكتب كما هي دون أن يضيف إليها شيئاً، وبعد فترة من الزمن يأتي من يضيف العناوين بخط مخالف لخط النسخة ومتأخر عنه كما الحال في كثير من المخطوطات القديمة».

ومتابعة العنوان المثبت على غلاف المخطوط دون التمسك من الأخطاء التي يمكن أن يقع بها المخطوط أو بطلان من صحة العنوان بكل وسيلة ممكنة. وإذا لم يلحق ذلك على كتابنا وأدبنا الأظهر، وهذه المخطوطات التي هي هذه الأبواب، وهي:

- « ما جاء في الحارب والقاطع للمسبيل - ما جاء في قتل الحرورية - باب في قتل الفدرية - باب في الرد عن الإسلام - باب في المرأة تترقد عن الإسلام - باب الزنادقة - باب في سب النبي صلى الله عليه وسلم وأهله - باب في قتل السحار - باب في ضرب العبيد وجراحهم ».

وجل هذه الأبواب لا تدخل في كتاب الحاربة، عند الملائكة وفروعهم، بل بعض الملائكة لم يعطوا أحكام المخاريب في كتاب مستقل، إنما وضعوها في باب من كتاب الحدود، والأبواب الواردة في نسخة قوت إلى أن تكون ضمن كتاب الحدود؛ فكان الأولى أن يُسمى الكتاب: « قطعة من الموطأ لعبد الله بن وهب »، أو « بعض أبواب الموطأ لعبد الله بن وهب ».

أقول: لنا وقفات ثلاث مع نص كلامه هذا:

أولاً: نقض صحة العنوان بفرضية أن يأتي آخر بعد فترة من الزمن ويضيف العناوين بخط مخالف لخط النسخة، ضرب من الوهم الذي سيحرك للتشكيك في معظم المخطوطات العربية الإسلامية وعناوينها، كما أن فرضية أن لا يأت هذا الآتي موجود، وأن النسخة الأولى - الأم - كانت مدونة بهذا العنوان، فلما التحق لإثبات ما وجدته مشتتاً على النسخة سواء كانت من صنع أحد النساخ أو من صنع صاحب الكتاب، وله أن يعقد مبحثاً صغيراً بين ذلك بالأدلة والبراهين، إثباتاً أو نفيًا.

ثانياً: قول الأستاذ تامر: فكان الأولى أن يُسمى الكتاب: « قطعة من الموطأ لعبد الله بن وهب »، أو « بعض أبواب الموطأ لعبد الله بن وهب »، لأن جل أبواب الكتاب لا تدخل في كتاب الحاربة.

أقول: ليس له أن يضع من عنديته عنواناً خاصاً للكتاب، وإن كنت لا تجيزه للدكتور مورالي، فلم يجوز ذلك لنفسك!!!
ثانياً: قد أثبت المحقق ما وجدته مثبتاً على غلاف المخطوط، وهذا أرجح وأوثق من أن يضعه من تلقاء نفسه وباختياره، لأنه تدخل سافر في المخطوط عند أهل الصنعة التحقيقية.

كما أن الدكتور مورالي قد غلب أحكام المخاربة في الكتاب على غيرها من الأحكام، لذا أطلق تلك العنونة التي وجدها في اللوحة الخارجية من المخطوط، ولأن وصف وحكم القتل غالب في أحكام المخاربة، فرأى الدكتور واضع العنونة قديما من أن شبهه كبير مطابق للقتل في الحرورية والقدرية و المرتد وغيرهم.

وقد ألفت كثيرا في موضوع تحقيق المخاربة وضوابطها ومدارها، إن استصحب لها إحلال بالنظام في المجتمع وسكان الناس في مخافة وقلق ووحشة، وإزالة الأمن العام، وهذه الفرق وأحكامها الخاصة بها، تدخل ولو من بعيد في أمر المخاربة لشبهها بالحكم الذي هو القتل.

فإن احتج الدكتور مورالي بالذي ذكرناه، أو الناسخ الذي وضع تلك العنونة، فله ذلك ومن حقه، إذ أجزت لنفسك أن تضع أنت العنوان، فكما يجوز لك أفلا يجوز لغيرك!!!

ثالثا: لأن الأستاذ تامر الجبالي متخصص في التحقيق وخريج معهد المخطوطات، لا أخاله يغيب عنه أن الهوامش التي كتبها في رسالته التي رد بها على الدكتور مورالي، لا تمت بأي صلة بصنعة وفن التهميش والهوامش، ومثاله كثير في رده هذا، نذكر منها:

1: حينما ذكر أن الدكتور مورالي طلب من القراء المبادرة إلى تصحيح أخطاء نشرته، وضع لها هامش أسفل الصفحة، وجاء فيه: (ص 14/س 11). (هكذا)، ولنا أن نتساءل بعد ذلك، أين عنوان النشرة، ومؤلفها، ثم دار النشر، ومكان النشر، والسنة والطبعة، وهي أمور ملزمة إن كان الرد أكاديمي علمي.

2: في نقله لكلام الدكتور عبد الستار الحلوجي عن إضافة العناوين من طرف بعض النساخ، جعل الأستاذ تامر هامش النقل كالتالي: الدكتور عبد الستار الحلوجي، « المخطوط العربي » (ص 157). (هكذا)، ويقال فيه ما قيل في رقم 01.

وسنأتي على صنيعه هذا في كل محور من المحاور.

المحور الثاني: النسخة المعتمدة:

يقول الأستاذ تامر: ... ولا يوجد مسوغ علمي لطبع جزء من الكتاب مع وجود أجزاء غيره تحت يد المحقق، وقد نصَّ الدكتور مورالي على وجود هذا الجزء الآخر فقال (ص 171 س 10، 11 في ترجمة الليث): « له كتاب مسائل في الفقه، ذكره ابن وهب في كتاب القضاء في البيوع من مؤطه (مخطوط القيروان) ».

أقول: ليس من لازم وجود أجزاء أخرى للكتاب المراد تحقيقه أن يُحقق جميعاً أو يترك جميعاً، فقد يختار المحقق جزءاً محدداً بالوإاح معينة، أو أبواب وكتب محددة، ويعمل عليهما، فمن أين للأستاذ تامر هذا اللازم العلمي؟، وقد علم في بعض الدراسات الأكاديمية أنهم يشترطون عدداً معيناً من اللوحات، أو عدداً خاصاً من الأبواب إن كان حجمه كبيراً، أو حلّ مغالقه عميراً.

ثم تحت هذا المحور يقول الأستاذ: ومعلوم أن نُشر أي كتاب على نسخة واحدة لا يجوز عند المثبتين من أهل التحقيق والضبط إلا في حالات معينة، وبشروط مخصوصة في تحقيق هذا النوع.

أقول: الجزم بالتحريم الحقيقي، وأن لا يجوز نشر أي كتاب على نسخة واحدة، أمرٌ فيه ما فيه من الجرأة و عدم الثبوت، لأن الأصل في هذا النوع من المخطوطات الإخراج ولو بنسخة واحدة، خاصة إن كانت ذات فائدة وقيمة علمية، ثم تُعدّل وتقابل إن أخرج لنا الدهر نسخة ثانية، بهذا أفتي - على حد قوله لا يجوز - لنا الدكتور فؤاد سيد، والدكتور عبد الستار الحلوجي وغيرهم، والسؤال: من هم هؤلاء المثبتين من أهل التحقيق والضبط الذين قالوا بقولتك أستاذي؟.

ويمكننا القول بأن الأسباب التي دفعت الدكتور محمد سليم سالم - مثلاً - إلى إعادة تحقيق كتاب "تلخيص الشعر" لابن رشد الذي سبق أن نشره فاوستولا زينو سنة: 1873م بمدينة بيزا الإيطالية اعتماده في طبعته الأولى على مخطوط واحد، وهو مخطوط ذائع ومعروف، ولكن الكشف عن مخطوط آخر محفوظ بمكتبة الجامعة بمدينة ليدن، يبرز ظهور تحقيق جديد، ولو تتبعنا الأستاذ تامر وشروطه لما رأينا لكتاب "تلخيص الشعر" أي وجود.

ونفس القول حول كتاب "السنة" للخلال، الذي ليس له إلا نسخة واحدة؛ وهي التي اعتمدها الدكتور عطيه بن عتيق الزهراني محقق الكتاب، وقد أشار لهذا الأمر في المقدمة ص: 59.

وكذا كتاب "المنازل والديار" للفارس أسامة بن منقذ، والذي ليس له إلا نسخة واحدة، والذي أشار إلى وجود تلك النسخة المستعرب الروسي كراتشكوفسكي - عضو الجمع العلمي العربي بدمشق - و الكتاب حققه: مصطفى حجازي، وصدرت طبعته الأولى في القاهرة سنة: 1387هـ - 1968م.

وفي الشروط المخصوصة في تحقيق النسخ التي لا أخت لها يقول الأستاذ تامر:

"مقابلة نصوص الكتاب مع نُقول المتأخرين عنه، وهذه المسألة مهمة جداً. لأن هذه النُقول تقوم مقام النسخ المساعدة في ضبط النص، وفي هذه الحالة يجب أن يُراعى المحقق أي اختلاف بين النُقول والنص الأصلي، فسبب جد أحياناً زيادة،

أو نقصاً عند بعض المتأخرين، وربما وجد المحقق النقل موافقاً للأصل، وبالتتبع الدقيق للقراءات المختلفة يتبين للمحقق أن النسخ التي اعتمد عليها فلان وفلان من المتأخرين فيها زيادة على الأصل الذي معه، أو نقص منه".

وسؤالي للأستاذ: وهل يثبت فروق النسخة الأم ونصوص تلك النقول في عمله أم لا؟ إذ المعلوم أن فروق النسخ تكون إلا بنسخ مماثلة للتي نحن بصدد تحقيقها أو ما أشرت إليه أنت بالقول: أخت.

أجاب الأستاذ تامر بالقول: "وبإثناء ذلك العمل يجب على المحقق أن يثبت كل الفروق بين الأصل ونقول المتأخرين، حتى يصل إلى:

1- تقييم النسخة (الأصل)، ومعرفة مدى ضبطها.

2- إقامة النص، إذا كان الأصل ليس في الدرجة العليا من الضبط.

وهذا القول من إثبات الفروق بين الأصل ونقول المتأخرين في هامش العمل، لم يقل به أحد من أهل الصنعة التحقيقية - على حد علمي - لأنه يتطلب من المحقق عملية استقراء ومسح لكل من أخذ من هذا الأصل الذي نحن بصدد إخراجه، وهو متعذر.

وأوافقك الرأي في أن هذا العمل مساعد في ضبط النص وقراءته، ولكن لا يعدو ذلك.

المحور الثالث: تاريخ النسخة:

أولاً: يقول الأستاذ تامر الجبالي حول ترجيح الدكتور موراني لتاريخ النسخة ما نصه:

"رجح المحقق أن النسخة كتبت في بداية القرن الثالث الهجري. وهذا فيه نظر؛ لأن البراهين التي ذكرها ملخصها أن هناك سماعات قديمة على النسخة لرؤاة الجزء. ومعلوم أن الناسخين، ولا سيما طلبة العلم، كانوا ينسخون السماعات والإجازات والتعليقات المثبتة على الأصل، وهذا الأمر له أمثلة لا حصر لها، ففي كثير من الأحيان ينص الناسخ على أنه وجد سماعات على الأصل ثم يقول: « وهذه صورتها »، ثم يقوم بنقلها".

وأقول: يبقى ترجيح الدكتور موراني قائم، على أساس أنه لم يجد ما نصصت عليه من أنه في كثير من الأحيان ينص الناسخ على أنه وجد سماعات على الأصل ثم يقول: « وهذه صورتها »، ثم يقوم بنقلها.

فلما لم يجد هذا القيد بقي الأصل، وهو أن تلك السماعات والإجازات وغيرها تبقى رهينة وحبس الزمن الذي وجدت فيه النسخة أو كتبت فيه، ولو عمم هذا القيد التشككي لما سلمت نسخة ولما استطعنا بيان زمن أي نسخة من النسخ.

ثانياً: يقول الأستاذ: أمّا قوله في وصف الخط: «كوفي قديم من طراز فيرواني» اهـ، فغير صحيح، والصحيح أنه (خط مغربي رديء، وفي مواضع رديء جداً)، حتى إن الناسخ لا يطرد في رسم الحرف الواحد على هيئة واحدة (وذلك في بعض الحروف).

ويكفي في هذا المقام أن يقال للأستاذ: ليس بطريقة رسم بعض الحروف في النسخة يحكم بنوع الخط، وللفادة فإن الخط المغربي يختلف في بعض رسوماته لبعض الحروف بين القيروانية والقروية والزيتونية وهكذا، وإن كان الأصل هو التشابه.

"كما أن الخط الكوفي قد تطور تطوراً مدهلاً، حتى زادت أنواعه على سبعين نوعاً، كلها ترسم بالقلم العادي على المسطرة، ولم يعد وقفاً على الخطاطين، فقد برع فيه فنانون و نقاشون ورسامون، وغير مهتمين بالخط، بل برع فيه كثير من هواة الرسم والذوق، وابتكروا خطوطاً كثيرة له منها: الكوفي البسيط، والكوفي المسطر - ويسمى: المربع، أو الهندسي التربيعة - والخط الكوفي المسطر المتأثر بالرسم، والخط الكوفي المسطر المتأثر بالفلسفة، والخط الكوفي المتشابك، والكوفي المتلاصق، والكوفي المورق. الذي قال عنه الخطاط كامل البابا: (لقد نفخ الخط العربي في الحرف الحياة، وحوّله من جماد إلى نبات، تنبثق عنه أغصان وأوراق وأزهار. والخط الكوفي المزخرف، والمزّين، والمظفور، والكوفي الأندلسي والخط الكوفي الفاطمي، والكوفي الأيوبي، والكوفي المملوكي"¹⁴.

يقول الدكتور أحمد شوقي بنين: "الكتابة القيروانية: الكتابة المغربية الأصلية، تولدت في القيروان عاصمة المغرب في القرن الثاني الهجري، من الخط الكوفي مباشرة ولم تقتبس من النسخ الحجازي"¹⁵.

ولي بعد ذلك أن أسأل الأستاذ تامر: هل لك أن تميز بين هذه الأنواع للخط الكوفي كلها، فإن كان نعم، فانظر فعساه: كوفي فيرواني.

كما أن الأجدد أن تضع صورة للوحة من لوحات النسخة ليكون الأمر بحثاً بين الباحثين.

ثالثاً: يقول الأستاذ تامر حول الكتابة في الرق: أما كون النسخة كتبت على الرق، فهذا لا يعني القدم كما قد يكون قد ظن أهل المغرب يكتبون على الرقوق حتى القرن التاسع وربما العاشر، وأهل المغرب يعرفون ذلك، يقول ديروش: فلم يعد الرق يستخدم تاريخياً إلا في المغرب الإسلامي، حيث ظل نسخ المخطوطات أحياناً له تراجع عددها، حتى القرن الثامن الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وربما أيضاً حتى القرن التاسع الهجري¹⁶

وجعل الأستاذ الهامش كالتالي: المدخل إلى علم الكتاب العربي المخطوط بالحرف العربي، فرانسوا ديروش، العربية د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن 1426 هـ / 2005، (ص 78).

لأصحح بأن عنوان كتاب فرانسوا ديروش هو: المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي.

وليس: المدخل إلى علم الكتاب العربي المخطوط بالحرف العربي. هذا أولاً.

أما ثانياً: من أين للأستاذ تامر أنهم المغاربة قد ظلوا يكتبون على الرقوق حتى القرن التاسع وربما العاشر. لأن الدكتور فرانسوا ديروش حينما ذكر القرن التاسع ذكره بصيغة التمريض "ربما"، وأنت جاوزته متأكداً ثم انتقلت إلى القرن العاشر، وهذا خطأ بين.

أما عن كون النسخة المكتوبة في الرق لا تعني القدم، فقد أصبت وأجدت، وهذا ما لا يخالفك فيه المحقق موراني وغيره، إذ لم يبن الدكتور قام النسخة على كونها كتبت على الرق فقط.

المحور الرابع: النص المحقق:

يقول الأستاذ تامر حول قضية الأخطاء الطباعية ما نصه: "لم أستثن الأخطاء الطباعية، وهي كثيرة لأن الخطأ هو نصاً صريحاً على أنه قام بتحقيق النسخة، وكتبها على الحاسوب بنفسه فأخرجت على الصورة التي يجدها القارئ".

ولكن الأستاذ الجبالي لم ينتبه إلى أنه هناك أخطاء أخرى لا يتحمل تبعاتها المحقق، وإن كتب النسخة على حاسوب وهي أخطاء الصف في دور النشر، ويكفيك للاستدلال عن ذلك بما كان يرويه لنا الأستاذ الراحل عصام شمس أثناء محاضراته عن أخطاء الصف الكارثية في مكتبة دار الكتب العلمية وصنيع يفترون في ذلك.

ثم قال الأستاذ تامر: "وقد انتهت على أهم الأخطاء التي تُظن بالمتن المحقق، ويُحمل المعنى".

لأقول: قد اشترط الأستاذ على نفسه التنبه على الأخطاء التي تُظن بالمتن المحقق، ويُحمل المعنى، والمنصوب فيما يرويه الأستاذ بخلاف ذلك البتة.

1: يقول الأستاذ الجبالي: " نجد على غلاف الشرة اسم المؤلف كتب بخط تغليق بهذا الضبط « عند الله بن وهب بن مسلم القرشي »، أي إنه ضبط كلمة (وهب) بفتح الواو والماء، وتسكين الباء، وكذلك ضبطها على الغلاف الداخلي للشرة. وهذا الضبط غير صحيح، وصوابه (وهب) بفتح الواو وتسكين الخاء وبعض النسخة التي على خلاف في هذا الضبط".

لو توقف الأستاذ في تخطئة المحقق في ضبطه لاسم المؤلف لسلم له، أما أن يقول: ولم ألف على خلاف في هذا الضبط، فهذا ما لا يرتضى.

قال في الصحاح (1/ 235): وهبت له شيئاً وهباً وهباً بالتحريك، وقريب منه في "ناح العروس" (1/ 507) ونقل الجوهرى (1/ 236): أن وهب بن منبه تسكين الماء فيها أفصح، وفي "الناح" (1/ 509): وأما وهب بن منبه المشهور فإنه بالتسكين وهو الأفصح، وقد يحرك.

فلم الجزم والجرأة وعدم الإنصاف!!! كما أنه لي أن أسأل: وهل هذا مما يضر بالمعنى أو يخل بالمعنى على ما تضمنت أنفاً؟

2: يقول الأستاذ تامر: " قال (ص: 20، س: 6): « وإن أخذه الإمام من قبل توبته وتروعه، رأى فيه رأياً... » اهـ. قلت: قوله: (وتروعه) لعلها: « ورجوعه ».

قلت: بل هي تروعه كما أثبتتها المحقق، وهي بمعنى رجوعه، من فعل راع الإنسان أو الحيوان راعاً: عاد ورجع، يقال: وعظته فأبى أن يربع، وهربت الإبل فصاح عليها الراعي فراغت إليه، وانظرها في القواميس فإنها كثيرة.

3: يقول الأستاذ تامر: " قال (ص: 39) السطر الأخير: « يخرجون على خير فرقة من الناس » اهـ هكذا ضبطها بضم الفاء، وقد تتبعْتُ كل ألفاظ الحديث فوجدت أن الروايات اختلفت في (خير فرقة) على أقوال:

منها: « يخرجون على حين فرقة من الناس »، وهي رواية البخاري (3610) وغيره.

ومنها: « يخرجون على حين فترة من الناس »، وهي رواية الطبري والسيوطي... ومنها: « يخرجون على خَيْرِ فِرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ »، قال الحافظ ابن حجر (الفتح 6/ 619): وفي رواية الكشي... ومنها: « يخرجون على خير فرقة من الناس »، وهي رواية الإسماعيلي.

وراء، أي أفضل، و « فرقة » بكسر الفاء، أي: طائفة، وهي رواية الإسماعيلي. اهـ ولم يُشير إلى الخلاف في اللفظ، مع أنه يخرج الحديث، وأبى إلا أن يخرجه بضم الفاء.

قول: تصويب الأستاذ الجبالي كان فيه مجيدا، غير أنه لا نرتضي منه اتمام الدكتور بتقصد التحريف، وليسعنا القول؛
فليستادارك الأمر في الطبقات القادمة، إذ أنه خطأ في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ما لا
نرتضيه.

4: وأصل لقاعدة عجيبة جعلها من المعلوم المشهور فقال: "ومعلوم أن ترتيب المراجع يجب أن يكون بحسب وقيمت
مؤلفيها". فمن أين لك هذا اللازم وهذه المعلومة التي جعلتها شبه اتفاق بين أهل الصنعة؟؟؟
وما رأي الأستاذ فيمن جعل ترتيب قائمة المراجع بهذه الطرق:

1: طريقة الترتيب الألفبائي حسب أسماء المؤلفين

2: تقسيم القائمة قسمين: أحدهما: يحتوي على المصادر حسب الترتيب الأبجدي لأسماء مؤلفيها، وثانيهما: يحتوي
على المراجع حسب الترتيب الألفبائي لأسماء مؤلفيها أيضا.

3: طريقة تصنيف المصادر والمراجع حسب الموضوعات التي تعالجها، وترتيبها داخل كل تصنيف وفقا للترتيب
الألفبائي.

4: طريقة الترتيب حسب نوع المصدر أو المرجع، وهذه الطريقة لها أساليب متعددة كالآتي:
أولا: الكتب. ثانيا: الدوريات. ثالثا: متنوعات.

أو وفقا للأسلوب الآتي:

أولا: المستندات العامة. ثانيا: الكتب. ثالثا: الدوريات. رابعا: التقارير. خامسا: الأبحاث غير المنشورة.
سادسا: مصادر أخرى.

وإذا كانت المراجع أو المصادر بعدة لغات، فينبغي ذكر كل مجموعة بشكل مستقل عن المجموعة الأخرى، مثل:-
المصادر والمراجع باللغة العربية - المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية - المصادر والمراجع باللغة الفرنسية وهكذا.

5: يقول الجبالي: "(ص: 48، س: 9، 8): ذكر ثلاث آيات من سورة الصافات دون أن يفصل بين الآيات؛ وذلك لأنه
لا يكتب الآيات برسم المصحف، وهذا عيب ولا يصح. وانظر الحاشية (رقم 93) وفهرس الآيات (ص: 113)."

والناظر في كثير من مخطوطات التراث العربي الإسلامي، ليجد الكثير منها لا يكتب الآيات القرآنية برسم المصحف
وانظر في ذلك نسخ مخطوط "أنوار التنزيل" للبيضاوي وحاشية القاضي زاده وغيرها - على اعتبار ممارستها وتحتفظ

لما، فهل لنا أن نعد هذا عيباً ولا يصح في حقهم؟ أم أن الأمر يتعلق بشخص الدكتور مورالي... لا أحالة إلا كذلك.

6: يعلق الأستاذ تامر على سقط وقع للدكتور مورالي بالقول: "قال (ص: 49، س: 5): « استشارني عمر بن عبد العزيز فقال لي « اهـ. قلت: في صورة المخطوط (ص: 21: مقدمة، س: 21): « استشارني عمر بن عبد العزيز فيهم فقال لي «، فأسقط كلمة (فيهم).

أقول: قوله: فأسقط كلمة (فيهم)، تدل على التقصد وإرادة الإسقاط، أما أن تكون سقطت سهواً ونسياناً وزلة كتابة، فهذا محال ومتعذر، والسبب أنه مستشرق، تلصق به كل قملة. ولنا أن نتساءل: لم أسقط الدكتور مورالي كلمة (فيهم)؟ تراه أراد إخفاء أمر عقائدي أم فقهي أم ماذا!!!

7: وما بقي في من ملاحظات في هذا المحور عزفت عنها، إما لأن نبرتها شدة وتسويد - كما أكثر منها هو في رده على مورالي - وإما رأيت في بعضها أن الحق فيها للأستاذ تامر وهي حقا أخطاء وقع فيها الدكتور مورالي.

المحور الخامس: الفهارس:

1: يقول الأستاذ تامر: "أما فهرس الأعلام المترجم لهم: فلا أراه إلا تسويداً للكتاب، وليس فيه أية فائدة، فقد شغلت بعض التراجم أكثر من صفحة، كترجمة عبد العزيز الماجشون".

أقول: لكل محقق منهج خاص يمل به عليه نوع الكتاب الذي هو بصدد نشره، ووضع فهرس للأعلام المترجم لهم، لا أراه تسويداً للكتاب كما زعم الأستاذ، بل أراه زيادة بيان وحرص واهتمام ونفع أفاد بما المحقق نشرته، وسهل به على المستفيد من كتابه، وهذه هي لب صنعة الفهارس.

وقد نبه أهل الصنعة التحقيقية على هذا الأمر مرارا وكراراً، في كتبهم حول التحقيق ومميزاته، في فن الفهرسة بالضبط.

2: يقول الأستاذ الجبالي: "قال في ترجمة ابن قسيط، وأنقلها بنصها، قال: « كان فقيهاً ثقة، وكان ممن يُستعان به على الأعمال لأمانته وفقهه. وكان كثير الحديث « اهـ.

وعندما قرأت هذه العبارة قلت في نفسي: من تراه من علماء الجرح والتعديل يقولونها. فلم أجد جواباً. ولما رجعت إلى ترجمة الرجل، وجدت هذه العبارة في « تهذيب الكمال»، وسياقها كالاتي: « قال إبراهيم بن سعد عن محمد ابن إسحاق: حدثني يزيد بن عبد الله بن قسيط وكان فقيهاً ثقة، وكان ممن يُستعان به على الأعمال لأمانته

وفقيهه. قال الواقدي وكتابه محمد بن سعد ومحمد بن عبد الله بن كثير وعمر بن علي والترمذي مات سنة ثمان وعشرين ومئة. زاد ابن سعد بالمدينة، وكان ثقة كثير الحديث « اهـ ».

ومحمد بن إسحاق وكذلك ابن سعد لا يُكثر بأقوالهم في الرجال إذا كان عندنا قول للإمام أحمد أو ابن حبان أو أبي زرعة أو ابن معين، فما بالنأ إذا خالفا هؤلاء الأئمة المعترين! وعلى كل فابن قسيط قال فيه الإمام أحمد صاحبنا ليس عندنا بذلك، يعني: يزيد بن عبد الله بن قسيط، كما نقل ابن حجر عن ابن حبان أنه قال: ربما أخطأ وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي. اهـ. فالدكتور موراني ليس لديه أولوية في نقل أقوال العلماء!

أقول: عجبت حقا من هكذا تأصيلات وتفصيلات، الموحدة فيها مدرسة الرجل وترجيحاته الحديثة، فقد علم الأئمة من كلام موراني أنه أجمل القول وركبه فترجمة ابن قسيط، بالقول: " كان فقيها ثقة، وكان ممن يُستعان به على الأعمال لأمانته وفقهه، وكان كثير الحديث ". وهي ترجمة مركبة من مجموع كلام صاحب "تهذيب الكمال"، وابن سعد صاحب "الطبقات". وهو صنيع مشهور عند أهل الصنعة الحديثة، وانظر "سير أعلام النبلاء" ترى منه الكثير. فعلم يعجب الأستاذ تامر من صنيع موراني في نشرته، وقد سبقه لها الكثير.

ثم إن قولكم "... ومحمد بن إسحاق وكذلك ابن سعد لا يُكثر بأقوالهم في الرجال إذا كان عندنا قول للإمام أحمد أو أبي حاتم أو أبي زرعة أو ابن معين، فما بالنأ إذا خالفا هؤلاء الأئمة المعترين"... إن قولكم هذا نفس لما كتب علماء الحديث وطبقاتهم، وأن القول دوما بأقوال من ذكرت وأحكامهم، وأن علم الجرح والتعديل عليهم هم الثلاثة فقط قائم. ونعلم أن ابن سعد في نفس طبقة ابن حبان، أي من المعتدلين.

ثم أن الدكتور موراني ليس بصدد التجريح والتعديل، بقدر ما هو بصدد التعريف وأقوال الأئمة فيهم، فجمع وركب دون ترجيح أو تبيين.

ثم وجب علي تبيينكم إلى الهامش الذي وضعت في ترجمة يزيد بن عبد الله بن قسيط حيث كتبتم: "العلل ومعرفة الرجال (215/2)" (هكذا). وهو ليس هامش عند أهل الصنعة التحقيقية.

3: يقول الأستاذ تامر عند ترجمة المتن ما نصه: "يقول في ترجمة المتن (ص 172): اختلفوا فيه؛ قال بعضهم إنه كذا ضعيفا، وقال آخرون يكتب حديثه ولا يترك. اهـ. قلت - تامر -: يبدو أن المحقق فهم من قولهم يكتب حديثه أن ذلك يعني توثيقا مطلقا للراوي.

قلت: بل يفهم منه ما قاله الذهبي في "الميزان": من أن قول الدارقطني «لا يُترك»: «ليس بتحريم»¹⁷. ومنقول أبي حاتم «يُكتب حديثه، ولا يُحتمج به» أي يُكتب حديثه في المنابع والشواهد، ولا يُحتمج به إذا انفرد.

فليس بتحريم مطلق، ولا بتوثيق مطلق.

4: يقول الأستاذ عند ترجمة مسلمة بن علي: "قال في ترجمة مسلمة بن علي (ص 176): «أسقط الحارث بن مسكين اسمه في الأسانيد عند روايته للكتاب بسبب ضعفه» اهـ..... إلى أن قال: "كما أن الحارث بن مسكين، ثقة شكته لا يصحُّ قذفه إلا بدليل".

قلت: وقد بحث في كتب المرح والتعديل عن هذه التركيبة بهذا اللفظ "ثقة ثبت" ولم أحدها، والذي وحدته قول الذهبي في "السير": وقال يحيى بن معين: لا بأس به. وقوله: الحارث بن مسكين خير من أصعب، وأفضل. وقال النسائي ثقة مأمون¹⁸.

ولنا أن نسأل الأستاذ: من أين لك بهذه التركيبة وهذا اللفظ؟ ولما أنكرت على الدكتور ما أنت فاعله؟!!!

5: ولنا أن نقول أيضا في ختام هذا المحور، أن الأستاذ الجبالي نسي ترقيم صفحات رسالته الموسومة بالرد العلمي، لذا بقيت حائرا في كيفية الإحالة على كلامه.

كما لا تغفط حق الأستاذ تامر، بأن نقول أن مجموعة كبيرة من نقدياته الموضوعية كانت صائبة وفي محلها، ونتم عن علم وقته في التحقيق، غير أن فيها من الملاحظات ما قد بيناه، وهذه هي صنعة الإنسان، أكانت عربية إسلامية أم غربية استشراقية.

خاتمة:

لا يعرف فضل أهل الفضل إلا أهل الفضل، والشكر عبادة، بهذا المنطق وحده لن يُسغمط حق الدكتور ميكلوش مورالي، وأمثاله من رواد المدرسة الأمشراقية وعملهم وسعيهم في نشر تراثنا العلمي المالكي.

ولا يمنعنا هذا من التنبيه والتصويب لما نراه نحن في عقيدتنا ومنهجنا خطأ أو تأويلاً أو تحريفاً، ولكن بمنطق العلم والأخلاق لا غير.

كما لا يُعدم الأستاذ الجمالي شكراً على غيرته وسعيه للتنبيه والتصحيح، فبضاعته العلمية تؤهله لذلك، غير أن الإنصاف مطلب عزيز، حتى مع المشتغلين بتراثنا من المستشرقين القدامى والمعاصرين.

وككل جهد بشري فقد يعترى هذا العمل بعض الأخطاء، والعذر أني في طريق العلم أسير، وأحتم بما حتم به الدكتور مقدمة تحقيقه لجزء "تفسير القرآن" من "الجامع" لابن وهب بأن أقول كما قال:

ودفاعاً عن الذات لا يسعني إلا أن أقول: الكمال غاية لا تدرك.

والحمد لله رب العالمين

المسائل:

- 1: كتاب: "تاريخ الأدب الجغرافي العربي" للأستاذ أنطونيو كراتشكوفسكي (1883-1951 م) يقع في حوالي 900 صفحة، وقام بترجمته إلى العربية: صلاح الدين عثمان عاشم، ويبدو من مقدمة الترجمة أنه قام بهذا العمل الكبير سنة 1961م، أما الناشر للكتاب فهو: ج. تسرتيلي، G. Tsereteli ويبدو من مقدمة المؤلف أنه ألقى عمله هذا في موسكو في: 1943/10/10م، وقد صدر عن الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية في مجلس.
- 2: من محاضرة ألقها المذكورة في الموسم الثقافي في الكويت عام: 1957م، وقد طبعت ضمن كتاب "تعاليم الموسم الثقافي الكويتي".
- 3: نفس المرجع.
- 4: نفس المرجع.
- 5: حيث قال في ترجمته المختصة في حوار الذي أجراه مع إدارة موقع منتدى أهل التفسير الإلكتروني: وأصبحنا ضرورياً بأداء الملكة الأزهرية بكياطين المخطوطات أبقاها محمد عبد هلقرا، كما وللنظر فيها لأول مرة في حياتنا عام 1968م.
- 6: من حوار: حول الواقع المعاصر للدراسات الاستشرافية مع المستشرق الألماني د. ميكلوش مورالي، على الموقع الإلكتروني: منتدى أهل التفسير. <http://www.tafsir.net/vb/forum17/thread3015-3.html>
- 7: من مقال للدكتور نجم الدين الهنتان في موقع الإلكتروني: التاريخ العربي.
- 8: وما لم إحصاؤه كان استقراءه من تحقيق "الجامع في الحديث" للدكتور مصطفى حسن حسين محمد، في مذكرته للدكتوراه بكلية أصول الدين بالأزهر الشريف، وقد طبعت بدار ابن الجوزي سنة 1996م.
- 9: الجامع تفسير القرآن، ابن وهب المصري، تحقيق: ميكلوش مورالي، دار الغرب، بيروت، ط: 01، ت: 2003م، ص: 12.
- 10: نفس المرجع، ص: 22.
- 11: نفس المرجع، ص: 25.
- 12: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجيتراسر، تقديم: محمد البكري، دار المربع، الرياض، ط: 1، ت: 1982م، ص: 112.
- 13: الأستاذ تامر الجبالي، أبو أسلم، صديق وحيب، تعلمنا سوياً في معهد المخطوطات بالقاهرة، وكان له اشتغال بالتراث الحديثي، ومهمات حامية على الاستشراق وأهله، تغلب فيها الحمية على الإنصاف، وهو الآن باحث بالمعهد.
- 14: كيف تعلم الخط العربي، معروف رزق، دار الفكر، بيروت، ط: 06، ت: 2010م.
- 15: معجم مصطلحات المخطوط العربية (قاموس كوديكولوجي)، أحمد شوقي بين/ مصطفى طوي، الوراقة الوطنية، مراكش، ط: 03، ت: 2005م، ص: 293.

- 16: المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي، فرانسوا ديروش، نقله إلى العربية د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ت: 1426هـ / 2005م، ص: 78.
- 17: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، ت: 1995م، ج: 02، ص: 40.
- 18: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط: 01، ت: 1422هـ / 2001م، ج: 12، ص: 56.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجيستراسر، تقليد: محمد البكري، دار المريخ، الرياض، ط: 1، ت: 1982م.
- 2: الجامع تفسير القرآن، ابن وهب المصري، تحقيق: ميكلوش موراني، دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: 2003م.
- 3: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط: 01، ت: 1422هـ / 2001م.
- 4: كتاب "المحاربة" من "موطأ" الإمام ابن وهب المصري، ميكلوش موراني، دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: 2002م.
- 5: كتاب المحاربة من الموطأ، لابن وهب، بتحقيق ميكلوش موراني، تامر الجبالي، موقع الألوكة، ط: 1، ت: 2010م.
- 6: كيف نعلم الخط العربي، معروف رزيق، دار الفكر، بيروت، ط: 06، ت: 2010م.
- 7: لمحة تاريخية سريعة حول تحقيق التراث ونشره، وإسهام إيران في ذلك، الشيخ عبد الجبار الرفاعي، مجلة تراثنا العددان الأول والثاني [41 و 42] السنة الحادية عشر / محرم - جمادى الآخرة 1416هـ.
- 8: المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي، فرانسوا ديروش، نقله إلى العربية د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ت: 1426هـ / 2005م.
- 9: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، ت: 1995م.

مواقع عنكبوتية:

× <http://www.tafsir.net/vb/forum17/thread3015-3.html>× <http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/adad29partie7.htm>